

دور المكون العشائري في السياسة الأردنية

محمد المصالحه (*)

رئيس الجمعية الأردنية للعلوم السياسية سابقاً.

مقدمة

كان التركيب العشائري للدولة الأردنية، منذ نشأتها كوحدة سياسية عام ١٩٢١ (إمارة شرق الأردن آنذاك)، يمثل المكون الرئيسي في الحياة الاجتماعية والسياسية من حيث بناء المؤسسات السياسية والعسكرية، ومن ثم التأثير في الحياة العامة في الدولة. وهذا لا يعني إغفال دور الانتداب البريطاني أو دور الانتداب الأمريكي اللذين يستحوذان على صنع القرار السياسي في الإمارة الجديدة.

وعلى امتداد الحقبة التي سبقت الاستقلال عام ١٩٤٧، أو الفترة اللاحقة وما شهدته من تحولات تمثلت في وحدة الضفة الغربية مع الأردن عام ١٩٥١، أو ما بعد حرب ١٩٦٧، بقي المكون العشائري حاضراً في التأثير في الحياة السياسية، واعتبر إحدى الركائز التي اعتمد عليها النظام السياسي للمحافظة على استقراره.

ورغم عمليات التحديث السياسي التي مرت بها الدولة، فإن الأردن بقي محافظاً على طابعه العشائري وبقيت العشيرة، وإن حصل تحول في نوعية أبنائها من حيث التعليم والأنساق الثقافية أو نمط زعاماتها، أساساً للنظام الاجتماعي، وداعماً للنظام السياسي، ومصدراً مهماً في بنية مؤسسة الجيش والأجهزة الأمنية.

وستبحث هذه الدراسة في أهمية هذا المكون ودوره في الحياة العامة. وما هي الآثار المترتبة على هذا الدور؟ وما هي الأسباب التي تجعله بدلاً من التنظيمات السياسية أو الحزبية الأخرى التي تعتمد عليها الديمقراطيات التقليدية في الدول المتقدمة.

● أهداف البحث

يهدف هذا البحث إلى معرفة ما يلي:

– الدور الذي تلقيه العشائرية في العملية الديمقراطية (الانتخابات)؛

- المكانة التي تحتلها العشائرية على خريطة العمل السياسي؛
- مدى قدرة العشائرية على التلاؤم والانسجام مع الأبنية الاجتماعية والسياسية الحديثة، وانخراط ممثليها فيها.

● فرضيات البحث

- هنالك ترابط بين دور العشيرة وبناء المؤسسات السياسية (البرلمان بمجلسيه)؛
- التزايد في التمثيل العشائري داخل البرلمان يقلص التمثيل الحزبي؛
- يتأثر البرلمان بصورة متزايدة بالتمثيل العشائري فيه؛
- استمرار الاعتماد على العشائرية كآلية للانتخابات، والعمل السياسي يؤدي إلى تفككها.

● أهمية البحث

تنبع أهمية هذا البحث من كونه يتم في مرحلة يحتدم فيها النقاش بين الأوساط السياسية والمثقفة من جهة، والحكومات من جهة أخرى، حول مفهوم عملية التحديث السياسي، وماهية القوانين والتشريعات الملائمة لإحداث الإصلاح في العملية السياسية؛ وبالتالي، ما الذي يشكل الرافعة لهذه العملية وأساس تكوين المؤسسات السياسية وانتخاباتها، الأحزاب أم المكون العشائري؟

هل الاستمرار في اعتماد العشائرية ينسجم مع مفهوم التنمية السياسية لدولة حديثة، وأن المكون العشائري يضغط باتجاه أن يكون للأردن تجربته الخاصة في مجال التطبيق للحياة الديمقراطية؟

● منهجية البحث

سوف يتبع البحث المنهج التحليلي في دراسته للعشائرية وأثرها في الحياة السياسية، معتمداً على الإداة الإحصائية من جهة، وعلى المعلومة التاريخية حول تطور الدور العشائري مع تطور الحياة السياسية للدولة الأردنية، من جهة أخرى، وذلك بهدف الإجابة عن أسئلة البحث والفرضيات التي قام عليها.

أولاً: العشائرية: مفهومها وموقعها الاجتماعي

تعرف العشيرة بأنها «مجموعة من الأفراد ينحدرون من نسب واحد، ولها جذر مشترك، والانتماء إليها يكون عن طريق النسب للأب أو الأم»^(١). كما تعرف بأنها^(٢):

(١) مهنا يوسف حداد، النظام وتشكيل المجتمع في الأردن (عمان: دار البيرق للطباعة والنشر، ١٩٩١)، ص ١٣.
(٢) عبد العزيز خزايلة، مقدمة لدراسة المجتمع الأردني (عمان: جامعة اليرموك، ١٩٩٣)، ص ٧١.

«وحدة اجتماعية ينحدر أعضاؤها من جد واحد ينتسبون إليه في خط واحد هو خط الذكور، وتشمل عدداً من الوحدات العائلية، والالتزامات والواجبات في العشيرة تفرض على جميع أفرادها مهما كانت قرابتهم»

وتعتبر العشيرة في المجتمع الأردني والكثير من المجتمعات في الأقطار العربية وحدة اجتماعية تقوم على درجة قوية من التماسك الاجتماعي؛ وظائفها الأساسية هي التواصل والمؤازرة والتصدي لأخطار تهدد العشيرة أو القبيلة، ولذا فهي توحد بين أبنائها في الإحساس والمشاعر، وترتبط بمساحة مكانية محددة، ويؤمن أفرادها بوجود جذر مشترك وجد واحد قام بتأسيس العشيرة وتكاثرهم من نسله^(٣).

والعشائر هي أيضاً وحدات اقتصادية تسودها حالة من التكافل والاعتماد الاقتصادي المتبادل بين أعضائها، بل وتصح زيادة أعداد الأسرة، فالعائلة من الأمور المرغوب فيها لقيام أفرادها بتلبية الاحتياجات الاقتصادية لهذه الأسرة. وتعتمد العشائر على موردين أساسيين هما: الرعي، والصيد، والزراعة التقليدية.

وتتميز مكانة العشيرة في البناء الاجتماعي من خلال كبر حجم العشيرة، أي عدد أفرادها، إلى جانب ما لديها من ممتلكات من الأراضي والإنتاج الزراعي، وأحياناً مما يتم الحصول عليه عبر الغزو.

وتملك العشيرة في المجتمع الأردني أهميتها من الاعتبارات التالية:

– المنظور الاجتماعي، حيث إن النظرة الاجتماعية وفقاً للتقاليد الأردنية هي في اعتبار العشيرة مصدر قوة للفرد، ومظلة يحمي بها ويعتز بالانتماء إليها، وهو ما يجعله أكثر تمسكاً بهذه الوحدة الاجتماعية والانتماء إليها^(٤).

– المنظور الرسمي، حيث إن النظام السياسي الأردني قام بصورة أساسية على دعم العشائر لنظام الحكم وولائها له، وإدامة حالة تواصل بين القيادة السياسية وزعامات هذه العشائر، وبالتالي فإن هذه الوضعية ساهمت في ضمان الاستقرار للنظام السياسي، وضمان طاعة أبناء هذه العشائر من خلال استمالة شيوخها ومخاتيرها ووجهائها الذين يعيّنون في مواقعهم بتوافق شعبي ورسمي.

لقد مثل هؤلاء الشيوخ حلقة وصل بين الدولة والمجتمع الأهلي منذ عهد الحكم العثماني، ومثلت المضافات والدواوين الخاصة لشيوخ العشائر والقبائل المقرات الرئيسية لممارسة الأنشطة السياسية^(٥).

(٣) أحمد الربابعة وأحمد حمودة، السكان والحياة الاجتماعية، منشورات لجنة تاريخ الأردن سلسلة كتب المطالعة؛ ٣ (عمان: دار اللواء؛ لجنة تاريخ الأردن، ١٩٩١)، ص ٦٥.

(٤) محمود عكاشة، الحكم القبلي في العصر الجاهلي (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ٢٠٠٢)، ص ١٤.

(٥) عبد الحكيم الحسيني، «العشائرية والدولة: دراسة لظاهرة انتشار المضافات في إربد»، (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، ٢٠٠١)، ص ٤٠ – ٤٥.

وبقي الحال ممتداً من عام ١٩٢١ إلى عام ١٩٤٨، بعد بدء الخطوات العملية للاتحاد بين الأردن والضفة الغربية، بخصوص الدور الاجتماعي للعشيرة في النظام الاجتماعي والسياسي على السواء.

وساهم القضاء العشائري في إدامة الخاصية العشائرية للمجتمع الأردني، كما لعب كأداة للضبط غير الرسمي للعلاقات بين الأفراد والجماعات من خلال التصدي للمشكلات والنزاعات المجتمعية، والعمل على حلها، والمحافظة على التماسك الاجتماعي من خلال تطبيق الأعراف والأحكام العشائرية بين أفرادها وداخل المجتمع أيضاً^(٦).

ثانياً: الدور السياسي للعشائرية في الأردن

لقد بدأ الدور السياسي للعشائر في الأردن بصورة مبكرة، حيث تنامي عقب زوال الحكم العثماني بعد الحرب العالمية الأولى. وقام في شرق الأردن عدد من الحكومات في كل من السلط والكرك وعجلون والطفيلة وجرش والوسطية برئاسة شيوخ أو وجهاء من هذه المناطق، وتبنى بعضها تحالفات بين عشائر وعائلات هذه المناطق.

وقامت هذه الحكومات بإدارة شؤون كل منطقة وملء الفراغ السياسي والإداري قبل نشوء الإمارة. وقد سادت العلاقة بين هذه الحكومات حالة من الصراع والتنافس، واستعان بعضها بمستشارين بريطانيين لمساعدتها في تنظيم أعمالها الإدارية والفنية^(٧).

وقد أدرك الأمير عبد الله أهمية العشائر في الواقع الاجتماعي والسياسي الجديد، فقام باتباع سياسة التعاون وكسب ود زعمائها والتقرب منهم، وبناء أول مجلس تشريعي يمثل فيه هؤلاء القادة العشائريون^(٨).

وقد حكمت هذه العلاقة بين رأس الدولة وزعماء العشائر فائدة مشتركة لكلا الطرفين مؤداها أن الأمير يعزز الاستقرار السياسي بكسبه دعم هؤلاء الشيوخ، الذين يحرزون بدورهم القوة والنفوذ في عيون أبناء عشائريهم، وبالتالي يتمكنون من بسط جواهرهم واطاعة العشائر لهم^(٩).

ويذهب بعض الباحثين إلى أن الفرد في العشيرة أو المجتمع التقليدي يكتسب منزلته من نسبه أو عضويته في مثل هذه العشيرة، فيما تتنوع أسباب اكتساب المكانة في المجتمع الحديث من خلال مظاهر الإنجاز للفرد، كالقدررة والعلم والمهارات. وهكذا نجد أنه نظراً إلى المكانة

(٦) جهاد المحسن، القبيلة والدولة في شرق الأردن (عمان: البنك الأهلي الأردني، ٢٠٠٥)، ص ٤٥.
(٧) منيب الماضي وسليمان موسى، تاريخ الأردن في القرن العشرين، ١٩٠٠ - ١٩٥٩ (عمان: مكتبة المحتسب، ١٩٨٨)، ص ٩٩ وما بعدها.
(٨) هاني خير، الحياة النيابية في الأردن، ١٩٢٠ - ١٩٩٣، سلسلة الكتاب الأم في تاريخ الأردن؛ ١٣ (عمان: لجنة تاريخ الأردن، ١٩٩٣)، ص ١٧ وما بعدها.
(٩) انظر: محمد المصالح، «النظام البرلماني في الأردن»، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، ١٩٧٦)، ص ٥٧ وما بعدها.

التي تحظى بها العشائر في النظام السياسي الأردني، فإن أبناءها تتوفر أمامهم فرصة أكبر لإشغال المواقع السياسية والإدارية والعسكرية، وهذا بدوره يعزز المكانة التي تتمتع بها عشيرته في النظام الاجتماعي والسياسي^(١٠).

وإذا كانت العشائرية، وخاصة في البادية أو القرى، قد سادت بخصائصها القديمة الأردن لفترة طويلة من حيث سيطرة شيوخها على أفرادها، فإن التحولات الاقتصادية الناشئة عن استقرار القبائل وامتهانها الزراعة والتجارة، وتطور المستوى العلمي لمعظم أبنائها قد أحدثا تحولات في وعيها السياسي. وأخذ جانب من أبنائها يؤمن بأن اكتساب المكانة الاجتماعية والوصول إلى مواقع السلطة يتطلبان مؤهلات أخرى غير انتسابهم إلى العشيرة فحسب.

إن الانتماء إلى قبيلة أو عشيرة ساهمت مثلاً في نشأة الإمارة، أي تأسيس الدولة الأردنية، قد هيأ السبيل أمام أبنائها لتسلم مواقع سياسية في الدولة، وهياً ذلك لأبناء هؤلاء أيضاً وراثته هذه المناصب عن آبائهم. ومن المؤلف أن يصبح الأبناء أنفسهم شيوخاً أو قادة اجتماعيين في عشائرهم ومناطقهم الجغرافية^(١١).

أما الأوضاع في المدن الكبرى فهي تختلف نسبياً، حيث إن هنالك معايير أخرى تعتمد لتحديد منزلة الفرد في النظام الاجتماعي، وبالتالي درجة نفوذه، ذلك بأن الفرص ومجالات جهود الفرد لتكوين ذاته أرحب في المدينة منها في القرية أو البادية، ومن ذلك امتلاك الثروة؛ الإنجاز العلمي؛ تزعم التنظيمات السياسية أو النقابية؛ التقرب من مراكز السلطة؛ وإقامة علاقات شخصية معها^(١٢).

ومن العوامل التي أدت إلى حدوث حراك اجتماعي وسياسي في الأردن ودفعت بشرائح اجتماعية جديدة للوصول إلى المؤسسة الرسمية، وحدة الضفة الغربية واندفاع شرائح جديدة للدولة الأردنية ذات خبرة سياسية وإدارية ومستويات تعليمية عالية لتساهم في تكوين البناء الاجتماعي للدولة، وخصوصاً بعد عام ١٩٥٠. ولعل هذا شكلاً دافعاً آخر للنظام السياسي لإبقاء الاهتمام بالعشائرية كقوة مساندة للنظام، وليكون شيوخها ورجالها بين أعضاء التنمية السياسية والعسكرية، وقد حظيت دوماً بعضوية مجلس الأعيان، أو تكرار انتخابها في المجالس النيابية قبل الوحدة بين الأردن والضفة الغربية وبعدها.

وفي هذا الشأن يذهب بعض الباحثين^(١٣) إلى تحليل هذه الظاهرة بوصفها محاولة من النظام السياسي لامتصاص جزء من نفوذ هذه النخبة التقليدية في عشائرها ومناطقها،

(١٠) Peter Gubser, *Politics and Change in Al-Karak, Jordan: A Study of a Small Arab Town and Its District*, Middle Eastern Monographs; 11 (London; New York: Oxford University Press, 1973), p. 79.

(١١) انظر: المصالحة، المصدر نفسه، ص ٥٤.

(١٢) المصدر نفسه، ص ٥٨ وما بعدها.

(١٣) George Lawrence Harris, *Jordan: Its People, Its Society, Its Culture* (New York: Grove Press, 1958), p. 80.

فيما تفوض الحكومة أو المؤسسة الرسمية جانباً من سلطاتها لهؤلاء الشيوخ والزعماء التقليديين، وتدعم زعامتهم مقابل الولاء لصالح نظام الحكم وتأييده، خصوصاً أبان الأزمات السياسية.

إن أثر التركيب العشائري في بناء المؤسسات السياسية كان واضحاً طوال فترة المجالس التشريعية بين عامي ١٩٢٩ و ١٩٤٧، غير أن التحولات التي حصلت في بنية النظام الاجتماعي بعد عام ١٩٥٠ إلى اليوم قد مكنت من تحول ملحوظ في تركيب النخبة السياسية بحدوث حالة من السيولة في تكوينها، وانضمام شرائح اجتماعية جديدة من المدن ورجال الأعمال والمتقنين وأساتذة الجامعات إلى هذه المؤسسات، ولا سيما المجالس النيابية. ويلاحظ في الجدول الرقم (١) كيف أن المجلس النيابي التاسع عام ١٩٦٧ يعكس في تركيبه أن الزعامات العشائرية قد استحوذت على أكثر من ٥٠ بالمئة من مقاعده ثلاث مرات متوالية.

الجدول الرقم (١)

تكرار انتخاب شخصيات عشائرية في مجلس النواب، ١٩٦٧

عدد المرات	مرة واحدة	مرتان	٣ مرات	المجموع الكلي
عدد النواب	١٥	١٤	٣١	
النسبة المئوية	٢٥	٢٣,٣	٥١,٧	١٠٠

المصدر: George Lawrence Harris, *Jordan: Its People, Its Society, Its Culture* (New York: Grove Press, 1958), pp. 4-5.

غير أن الوحدة بين الضفتين، وعمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبرامج الإصلاح السياسي، على تباطؤها، قد أدت إلى تغيرات ملموسة، وبصورة تدريجية، في بنى المؤسسات السياسية (البرلمان، الحكومة، السلطة القضائية، الإدارة العامة)، كما زادت في عدد أعضائها عدة مرات. وطراً تغير في توعية العناصر النيابية، إذ ازدادت أعداد المثقفين والمهنيين والحزبيين، وتراوحت المعارضة بين القوة والضعف إلى أن وصلت إلى أدنى مستوياتها في المجلس الخامس عشر عام ٢٠٠٧، وهذا ما سنحاول إلقاء الضوء عليه، مع التركيز على الفترة التي أعقبت التحولات الديمقراطية بعد أحداث عام ١٩٨٩ التي أشرت إلى بدء مرحلة جديدة في دور العشائرية أو المكوّن العشائري في الحياة السياسية.

إن مما ساهم في تغليب الطابع العشائري على المؤسسة الرسمية، خاصة مجلس الأمة بشقيه، هو أن النظام البرلماني، وفقاً لأحكام القانون، كرس مفهوم البداوة عبر نظام الكوتا في مجلس النواب. والبداوة هي حالة اجتماعية تتعلق بنمط محدد، كالعيش في البداوة وعدم الاستقرار. وقد أعطي البدو ٩ مقاعد موزعة بين بدو الشمال والوسط والجنوب، وحدد القانون القبائل والعشائر التي تتمتع بحق الترشح لهذه المقاعد على هذا الأساس^(١٤).

(١٤) انظر: تعديلات قانون الانتخاب لعام ٢٠٠٣.

ويلاحظ أن بعض المقاعد النيابية المخصصة للعشائر قد احتكره شيوخ عشائر محددة لفترة طويلة من تاريخ البرلمان الأردني، ومثال ذلك أن مقعد بدو الجنوب قد شغله الشيخ حمد بن جازي بين عامي ١٩٢٩ - ١٩٥٧ ثم ابنه الشيخ فيصل حتى عام ١٩٨٤، وقد شغل الشيخ عاكف الفايز مقعد بدو الوسط تسع مرات، بعد أن ورثه عن والده الشيخ ميثقال الفايز في دورات المجالس السابقة^(١٥).

ومن النتائج التي ارتبطت بتأثير العشائرية والعائلية في المقاعد النيابية بروز ظاهرة الفوز بالتزكية في المرحلة التي سبقت عام ١٩٦٧ من تاريخ البرلمان الأردني. ومن شأن هذه الظاهرة أن تحول دون إجراء الانتخابات التي تعبر فيها الهيئة الانتخابية عن إرادتها. كما أن شيوخ العشائر الكبرى عُيِّنوا أعضاء في مجلس الأعيان لمعظم دورات المجلس منذ تأسيسه حتى عام ١٩٨٩، تاريخ استئناف الحياة البرلمانية.

ثالثاً: دور العشائر في بناء الدولة الأردنية

جاءت نشأة الأردن، كغيره من أقطار المشرق العربي، بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى، وزوال الحكم العثماني، وخضوع هذه المنطقة للانتدابين البريطاني والفرنسي، وإعلان إمارة شرق الأردن عام ١٩٢١، وعلى رأسها الأمير عبد الله بن الحسين.

ومنذ مجيء الأمير عبد الله إلى معان، توثقت علاقاته مع العشائر الأردنية التي شاركت في عمليات الثورة العربية الكبرى، وقدمت الدعم المادي والمعنوي للأمير، ومكنته من تركيز دعائم الحكم، وإقامة حكومة مركزية في البلاد بعد أن قامت سلسلة من الانتفاضات قادها بعض الشيوخ في الوسط والشمال، وتم إخمادها وإخضاع الجميع لسلطة الحكومة المركزية^(١٦) وقد عملت الدولة على مواصلة استقطاب شيوخ العشائر بهدف كسب تأييدهم، وسعت إلى إيجاد أطر مؤسسية لتنظيم جهودها من خلال بناء هياكل تنظيمية على شكل روابط عائلية ودواوين^(١٧).

إن المكون العشائري للدولة في الأردن قد ارتبط بنظام الحكم بعلاقة تبادلية ذات اتجاهين: يتمثل الاتجاه الأول في ما اتخذته الحكومات من سياسات وتشريعات بهدف إدماج البدو بالدولة، والتواصل مع شيوخ العشائر، فأنشأت الحكومة نيابة العشائر، وأصدرت قانون محاكم العشائر، وقانون الإشراف على البدو، وتعيين الزعامات العشائرية في مؤسسات الدولة ورئاسة البلديات والجيش، وتقديم الحوافز المادية بصرف الرواتب لهؤلاء الشيوخ، والاعتماد على أبناء البادية، والعشائر في إنشاء قوات البادية والجيش والمؤسسات الأمنية^(١٨).

(١٥) عاكف الفايز، «برلمانياً» (دراسة من إعداد مركز الدراسات البرلمانية، عمان، ٢٠٠٧)، ص ١٥ وما بعدها.

(١٦) المحسن، القبيلة والدولة في شرق الأردن، ص ٧١.

(١٧) خزاعلة، مقدمة لدراسة المجتمع الأردني، ص ٣٨.

(١٨) صايل زكي الخطايبه ونادر إبراهيم بني نصر، المجتمع الأردني (عمان: المؤلفان، ٢٠٠٥)، ص ٩١.

وإنشاء مستشاريه لشؤون العشائر في الديوان الملكي، وتوفير مقاعد لأبنائها في الجامعات.

ويتمثل الاتجاه الثاني في ما أبدته القبائل البدوية والعشائر من دعم وتأييد للدولة منذ قيامها وإلى وقتنا الحاضر. وقد عبّرت هذه العشائر عن ولائها لنظام الحكم، لا سيما في الأزمات أو في المناسبات الوطنية، أو عند حدوث الاضطرابات الناشئة عن عدم الرضى على السياسات الحكومية بين حين وآخر. كما أن وسائل الإعلام تحتشد ببرقيات التأييد والتهنئة للملك في مثل هذه المناسبات تعبيراً عن دعم هذه العشائر للقيادة السياسية.

وقد لقيت العشائرية الثناء من الملك حسين عام ١٩٨٤ حين تعرضت للنقد من قبل بعض الصحافة الأردنية، إذ وجه رسالة إلى وزيرة الإعلام آنذاك أبدى فيها عدم رضاه عن تناول العشائرية بالنقد قائلاً إن تناول العشائرية بالنقد هو تناول للعائلة المالكة، وإنه «ابن لعشيرة هاشم ومن يمس العشائر إنما يمسنا»^(١٩).

كما دأب الملك عبد الله الثاني على مواصلة اتصاله بالعشائر، فقام بزيارة مضارب معظم عشائر المملكة على مدى السنوات الماضية، كجزء من استراتيجية الاتصال المباشر بين قيادة الدولة وهذا المكون الاجتماعي المهم.

وقد جاء قانون الانتخابات النيابية عام ١٩٩٣ ليعزز من دور التمثيل العشائري في مجلس النواب الأردني، وانتخاب النواب المستقلين الذين لا يملكون في معظمهم خبرة سياسية أو تجربة حزبية تمكنهم من التعامل مع وظائف المهنة البرلمانية وواجباتها. غير أن ما حصل جراء هذا القانون أن التنافس بين أبناء العشيرة الواحدة، أو بينهم وأبناء العشائر الأخرى، لا سيما في الانتخابات النيابية أو البلدية، قد أدى إلى حدوث نوع من الشرذمة في بنية هذه المؤسسات العشائرية، وفقدانها لوحدها، وإضعاف سلطة شيوخها أو قادتها التقليديين، إلى جانب أن الحزبية دخلت إلى ساحة العشائرية، والتحق بعض من أبناء الأخيرة بالتنظيمات الحزبية وكانوا قد وصلوا إلى مقاعد في البرلمان أو في المجالس البلدية اعتماداً على عشائرتهم بالدرجة الأولى، وليس على الأحزاب التي انتظموا فيها^(٢٠).

وسنبين في الفقرات التالية كيف انعكس دور العشيرة وتمثيلها في بناء المجالس النيابية، لا سيما بعد عام ١٩٩٣، وما إذا كانت الحزبية قد أضعفت الدور العشائري أم أن هذا الدور ما زال في عنفوان قوته، وأن النظام السياسي ما يزال يعتمد على العشائرية كآلية للانتخابات والعمل السياسي.

(١٩) انظر: مجموعة الخطب والرسائل الملكية (عمان: دائرة المطبوعات والنشر، ١٩٨٥)، ص ٧٦ وما بعدها.

(٢٠) محمد الرقاد، «دور مجلس النواب في الاستقرار السياسي»، (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، الأردن، ٢٠٠١)، ص ٦٧ وما بعدها.

رابعاً: المشاركة العشائرية في الانتخابات النيابية

بصدور قانون ١٩٩٣، الذي أقر الأخذ بالصوت الواحد للناخب الواحد بدلاً من تعدد الأصوات للناخب الواحد طبقاً لعدد المقاعد النيابية في كل دائرة انتخابية، ظهر تباين واضح بين نسبة المقترعين فعلاً في دوائر المدن من جهة، ودوائر البادية والمناطق التي تكثر فيها العشائر والعائلات، التي أصبحت المستودع الانتخابي للمرشحين في مناطقها، من جهة ثانية.

ويتضح من الجدول الرقم (٢) كيف يتزايد أعداد المتبرعين في المحافظات والمناطق ذات الطابع العشائري والقروي، فيما نجد أن هذه الأعداد تنخفض نسبياً عما عليه الحال في المدن الكبرى.

الجدول الرقم (٢)
نسبة الاقتراع في المحافظات

الرقم	المحافظة	النسبة المئوية
١	البادية	٨٢,٩
٢	جرش	٨٢,٥
٣	الطفيلة	٨٢,١
٤	الكرك	٨٢,١
٥	المفرق	٨١
٦	عجلون	٨٠,٣
٧	مأدبا	٧٨,٦
٨	معان	٧٧,٧
٩	البلقاء	٧٠,٧
١٠	إربد	٦٨
١١	العقبة	٦٣,١
١٢	الزرقاء	٤٨
١٣	العاصمة	٤٣,١

المصدر: فتحية الزعبي، مجلس النواب الرابع عشر (عمان: الأمانة العامة لمجلس النواب، ٢٠٠٨)، ص ٥٧.

ومن تحليل نسب الاقتراع هذه نجد أن البادية والمحافظات ذات التركيب الاجتماعي العشائري أو القروي، وهي البادية وجرش والطفيلة والكرك والمفرق وعجلون، قد تجاوزت فيها النسب ٨٠ بالمئة، وهي نسبة عالية جداً في بلد كالأردن ذي ديمقراطية ناشئة بين دول المنطقة العربية والعالم الثالث، فيما نجد أن نسبة الاقتراع قد انخفضت بشكل مثير للانتباه في العاصمة (٤٣,١ بالمئة) وفي الزرقاء، ثانية مدن المملكة، (٤٨)، أي دون حاجز النصف من المقترعين المسجلين.

ومن مراجعة نتائج الانتخابات للمجلس النيابي الرابع عشر عام ٢٠٠٣، بعد تطبيق

قانون الكوتا النسائية، نجد أن ٣ مقاعد من مجموع ٦ مقاعد فازت بها ثلاث نساء من الجنوب (الكرك، والطفيلة)، ومقعداً رابعاً لسيدة من مأدبا، مع الإشارة إلى أن طابع هذه المناطق الانتخابي عشائري. وتكرر ذلك في انتخابات عام ٢٠٠٧، حيث فازت ٤ سيدات من خارج المدن من مجموع ٧ سيدات فزن في هذه الانتخابات، مما يؤشر على أن نسبة مشاركة الصوت العشائري كان مؤثراً في المشاركة النسائية لهذه الانتخابات.

الجدول الرقم (٣) قائمة بأعداد المرشحات في المحافظات ومجموع الأصوات لكل منها، والفائزات الست

المحافظة	عدد المرشحات	مجموع أصوات المرشحات	عدد الفائزات بالكوتا
العاصمة	١٠	٥٨١٢	—
إربد	٧	٦٣٤٤	١
البلقاء	٢	١٣٦١	—
الزرقاء	٧	١١٢٤٨	١
الكرك	٢	٢٦٥٨	١
عجلون	٢	٧٢١	—
مأدبا	٢	١٤٨١	١
الطفيلة	٤	١٧٤٥	٢
العقبة	٣	٥١١	—
معان	٥	١٠٥٨	—
جرش	٤	٢٤٦٥	—
المفرق	١	٢٩٨	—
البادية	٢	٥٧٩	—

المصدر: مركز الدراسات البرلمانية وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (يونيفم)، مشاركة المرأة الأردنية في الحياة السياسية (عمان: منشورات صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة ومركز الدراسات البرلمانية، ٢٠٠٧)، ص ٨١.

أجل، لقد أوضحت نتائج الانتخابات النيابية في أعوام ١٩٩٣ و ١٩٩٧ و ٢٠٠٣ و ٢٠٠٧ أن الرابطة القرابية في الإطار العشائري والعائلي تؤثر في السلوك الانتخابي لأبناء العشائر والقرى، وتخف تدريجياً في المدن الكبيرة ذات المجتمعات المركبة، حيث تتداخل عوامل مختلفة في التأثير في ولاء الفرد السياسي واتجاهاته الانتخابية، مثل عضوية الأحزاب أو التنظيمات النقيابية، أو رابطة العمل والمهنة، ومستوى التعليم والمعتقد الديني^(٢١).

(٢١) مركز الدراسات البرلمانية، دراسات برلمانية إقليمية (عمان: منشورات صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (يونيفم)، ٢٠٠٨)، ص ٧٧.

لقد أدت المعارك الانتخابية في المناطق ذات الطابع العشائري وابتدعت بعض العشائرية آليات لفرز مرشحين يحظون بالإجماع، أو بالأغلبية، ليكون مرشحين باسم العشيرة. وتقوم هذه الآليات على عقد اجتماع عام للعشيرة، ودعوة من يرغب في ترشيح نفسه، وتقاضي رسوم من كل مرشح لصالح صندوق خاص بالعشيرة، وتتم بعد ذلك عملية الاقتراع على أساس جداول تعدها لجنة مشرفة على العملية، وتحدد النتيجة مرشح العشيرة في الانتخابات.

وكانت مثل هذه التجارب في تحديد المشاركة العشائرية في الانتخابات تنتهي، كما أرى، بإحدى النتائج التالية:

١ - فوز مرشح العشيرة بإجماع الهيئة العامة، وقبوله دون منازع من قبل أفراد العشيرة البالغين، الذين يكونون غالباً من الذكور.

٢ - فوز مرشح ما، غير أن مرشحين آخرين يرفضون نتيجة هذا الاقتراع ويصرون على خوض الانتخابات، وهنا تحدث انقسامات وشروخ في العلاقات بين أبناء العشيرة الواحدة، وربما يفشل جميع مرشحي للعشيرة.

٣ - امتناع العشيرة عن طرح مرشح لها، أو إحجامها عن تأييده إذا ما قرر خوض الانتخابات دون موافقتها.

ولا بد من القول إن المشاركة العشائرية في الانتخابات تتعاظم، نظراً إلى عدم قدرة الأحزاب على طرح مرشحين يحظون بالدعم في التجمعات ذات الطابع العشائري^(٢٢).

لقد أسفر قانون الصوت الواحد منذ صدوره عام ١٩٩٣ عن زيادة إقبال العشائر على المشاركة في الانتخابات النيابية ترشيحاً وانتخاباً، أملاً في الوصول إلى المقعد النيابي. وقد انسحبت النتيجة ذاتها على الانتخابات البلدية بتطبيق نظام الصوت الواحد في عام ٢٠٠٧، حيث احتدم التنافس العشائري على هذه المشاركة السياسية في المناطق والمحافظات كافة^(٢٣)، وهو ما أدى إلى مصادمات ومشاجرات بين العشائر المتنافسة. ويمكن أن نغزو هذه الزيادة إلى الأسباب التالية:

١ - إن قانون الصوت الواحد يخدم المرشح على أساس عشائري أو طائفي بصورة رئيسية.

٢ - إن تقسيم الدوائر الانتخابية أدى إلى تنامي العشائرية وزيادة الرغبة في المشاركة السياسية، حيث إن هذا التقسيم يخدم التجمعات العشائرية على حساب الأحزاب السياسية.

٣ - إن غلبة طابع «نائب الخدمات» على عضو مجلس النواب جعلت العشائر تتجه

(٢٢) انظر: مركز الدراسات البرلمانية وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (يونيفم)، مشاركة المرأة الأردنية في الحياة السياسية (عمان: منشورات صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة ومركز الدراسات البرلمانية، ٢٠٠٧)، ص ١٨١ وما بعدها.

(٢٣) محمد المصالحه، دراسات في البرلمانية الأردنية (عمان: الحامد، ٢٠٠٠).

إلى ترشيح من يمثلها لتقديم مثل هذه الخدمات إلى أبناء العشيرة، وذلك على حساب كونه «نائباً للوطن»، وبالتالي تدني مستويات الأداء تجاه القضايا العامة لحساب خدمة الناخبين والدوائر الانتخابية للنواب.

وقد أوضحت دراسة ميدانية^(٢٤) تناولت اتجاهات الناخبين وسلوكهم بعد أول انتخابات تجرى على أساس قانون الصوت الواحد عام ١٩٩٣، مقارنة بانتخابات عام ١٩٨٩ التي جرت على أساس القائمة، أن الدافع العشائري أصبح أقوى مما كان عليه الحال في انتخابات ١٩٨٩، كما تراجع دور الأيديولوجيا، أو المعتقد السياسي، في انتخابات عام ١٩٩٣ عما كان عليه الحال في انتخابات عام ١٩٨٩، وانخفض عدد المصوتين للمرشحين على أساس برامجهم الانتخابية بنسبة كبيرة عام ١٩٩٣ عما كان عليه الحال في انتخابات عام ١٩٨٩، كما يظهر الجدول الرقم (٤).

الجدول الرقم (٤) الاعتبارات المؤثرة في السلوك الانتخابي بين عامي ١٩٨٩ و١٩٩٣

الاعتبارات الموجهة للسلوك الانتخابي	انتخابات عام ١٩٨٩ (نسبة مئوية)	انتخابات عام ١٩٩٣ (نسبة مئوية)
العشائرية (زيادة)	٦٠	٦٧,٤
الأيديولوجية (تراجع)	١٣,٩	٨,٧٨
البرامج الحزبية (تراجع)	١٩,٣	١٤,١

لقد ارتفعت فعلاً نسبة المشاركة العشائرية في العملية الانتخابية، لكنها ليست على أسس برامجية وسياسية وتنظيمية، الأمر الذي يجعل مخرجات هذه المشاركة مجالس نيابية ضعيفة الأداء الرقابي والتشريعي، وهو ما سنحاول أن نتناوله لاحقاً.

خامساً: التمثيل العشائري في مجلس النواب

إن عودة التجربة البرلمانية الأردنية في مرحلتها عام ١٩٨٩ قد أفرزت نمطاً من التعددية في التمثيل البرلماني، حيث ضم مجلس النواب أطيفاً سياسية متعددة امتدت بين اليسار والوسط واليمين، وبصورة عبّرت عن الاتجاهات السائدة لدى الهيئة الانتخابية. وكان متوقعاً أن تتطور هذه التجربة وهي في مرحلة انتقالية إلى نموذج أرقى، كما هو متبع في الديمقراطيات الغربية ونظمها السياسية. إلا أن ما حصل هو أن الأردن اختزل هذه التجربة بقانون الصوت الواحد عام ١٩٩٣، فأخذ بالانتخاب كما في الديمقراطية الغربية. لكنه كيف هذه الانتخابات ليكرس التركيب الاجتماعي العشائري للمجتمع الأردني في العملية السياسية

(٢٤) المصدر نفسه، ص ٥٥.

وفي انتخابات المجلس النيابي، وهذا ما حصل في دول أوروبا الشرقية التي طبقت النموذج الغربي مع العودة إلى تقاليدھا التاريخية^(٢٥).

إن ولاء الفرد الأردني يتدرج في بناء هرمي من الولاءات القربانية، تبدأ بالعائلة، فالعشيرة، فالقبيلة، فالوطن، وينعكس هذا الولاء في التأييد السياسي للمرشحين بعضوية مجلس النواب في الانتخابات النيابية أو البلدية، حيث تتكفل الأسر المتقاربة أو العشائر في سبيل إنجاح ممثليها في هذه الانتخابات.

وقد جاء تعديل قانون الانتخاب واعتماد الصوت الواحد بقانون مؤقت عام ١٩٩٣، وتحول إلى قانون دائم عام ١٩٩٧، ليحل محل القانون السابق الذي اعتمد القائمة ونتج على أساسه مجلس النواب الحادي عشر عام ١٩٨٩، وقد أدى هذا إلى ما يلي^(٢٦):

١ - اختفاء ظاهرة التحالف والتكتلات الانتخابية بين المرشحين الحزبيين أو المستقلين، وأصبح كل مرشح أسير منطقته الانتخابية، حيث عشيرته أو عائلته وأبناء قريته أو طائفته.

٢ - تضائل دور التنظيمات الحزبية في الانتخابات النيابية عام ١٩٩٣ وعام ١٩٩٧ وعام ٢٠٠٣ وعام ٢٠٠٧، ومن فاز من المرشحين الحزبيين إنما اعتمد على اعتبارات الرابطة الاجتماعية، كالقربة أو الدين.

٣ - لقد شكل قانون الصوت الواحد تحدياً صعباً للفئات التي لها مقاعد محددة أو كوتا (كالمسيحيين والشركس والشيشان)؛ إذ تراجعت بشكل كبير نسبة الأصوات التي حصلت عليها في ظل قانون الصوت الواحد، قياساً بأعداد أصوات الناخبين في دوائرهم، وذلك بسبب عدم إمكانية إقامة تحالفات، وعدم اعتماد القائمة التصويتية^(٢٧).

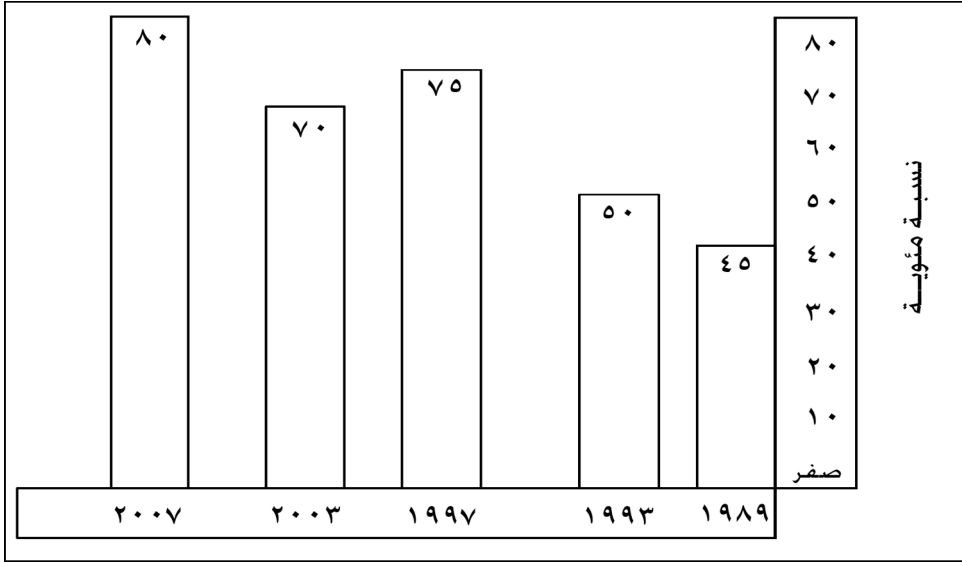
إن ارتفاع نسبة التمثيل العشائري في المجالس النيابية الأربعة الأخيرة إنما ينسجم مع ما كان عليه الحال في المجالس التشريعية الخمسة في عهد الإمارة، أو في المجالس النيابية التي سبقت التحول الديمقراطي عام ١٩٨٩ (الشكل الرقم (١)). وقد كان للصوت الواحد دور كبير في تعزيز العشائرية في الانتخابات، وأدرك كثير من العشائر الكبيرة أن وجود أكثر من مرشح سوف يُبَدِّد فرصها في الفوز، وساعدت التشريعات التي وضعتها الحكومة، بما في ذلك النظام الانتخابي عام ١٩٩٧، بالسماح بالتسجيل والترشيح والاقتراع في مكان الولادة، على تقوية التوجهات العشائرية وارتفاع المشاركة في مناطق البادية والريف والقرى. وقد اعتمد مرشحو الأحزاب، باستثناء حزب جبهة العمل الإسلامي، على خلفيتهم العشائرية للفوز بمقاعد في البرلمان.

Janos Simon, «Electoral Systems and Democracy», *International Political Science Review*, vol. 18, (٢٥) no. 4 (1997), p. 36.

(٢٦) المصالحه، المصدر نفسه، ص ٥٣.

(٢٧) الأمانة العامة لمجلس النواب، مجلس النواب الثالث عشر (عمان: الأمانة العامة لمجلس النواب، ٢٠٠٢)، ص ٢٠ وما بعدها.

الشكل الرقم (١) زيادة التمثيل العشائري بين عامي ١٩٨٩ و ٢٠٠٧



المصدر: الشكل مستخلص من المعلومات التي نشرتها وزارة الداخلية عن نتائج الانتخابات للمجالس البلدية عامي ١٩٨٩ - ٢٠٠٧.

يبين الشكل الرقم (١) التزايد المطرد للتمثيل العشائري في المجالس النيابية منذ عام ١٩٩٣ وتراجع دور الأحزاب في البرلمان، تماماً كما كان الحال في المجالس النيابية من الخامس حتى التاسع، حيث سيطرت العشائرية وممارسة الانتماء العشائري أساساً في دخول المرشحين إلى مجلس النواب، وأصبحت العشيرة الرافعة البديلة للحزب أو الحزبية العشائرية^(٢٨).

لقد بلغت نسبة تمثيل العشائرية والمستقلين ٨٠ بالمئة من أعضاء المجلس الخامس عشر، وهي نسبة غير مسبقة، مما جعل المجلس يفتقر إلى الخبرات والاتجاهات السياسية التي تعطي البرلمان والعمل البرلماني حراكاً سياسياً، وذلك جراء الاختلاف في الآراء والمواقف والمعتقدات السياسية، وتراجعت نسبة التمثيل الحزبي إلى ٥ بالمئة، وهي أقل نسبة في تاريخ المجالس النيابية.

يظهر الجدولان الرقمان (٥) و(٦) نسبة التمثيل العشائري والتيارات الحزبية والسياسية في المجلسين الثالث عشر والرابع عشر، لنرى كيف أن هذه النسبة هي الأعلى منذ عام ١٩٨٩، وهي بلا شك من مخرجات السياسة الرسمية لتعزيز دور العشائر في المؤسسات البرلمانية على امتداد تاريخ الحياة السياسية الأردنية.

(٢٨) هايل ودعان الدعجة، مجلس النواب الأردني بين شعار والتطبيق: تجربة المجلس الحادي عشر [١٩٨٩-١٩٩٣م] (عمان: وزارة الثقافة، ١٩٩٦)، ص ٣٧ وما بعدها.

الجدول الرقم (٥) التيارات السياسية والعشائرية في مجلس النواب الثالث عشر عام ١٩٩٧

النسبة المئوية	عدد الفائزين	التيار
٢٥	٧	القومي
	٥	الليبرالي
	٢	اليساري
	٦	الإسلامي
٧٥	٦٠	التحالفات العشائرية والمستقلون

المصدر: خلف هميسات وخالد الزعبي، الحياة البرلمانية في الأردن، ١٩٨٩ - ٢٠٠١ (عمان: وزارة الثقافة، ٢٠٠٤)، ص ٣٠٩.

وتمثل هذه نسبة مرتفعة جداً في نوعية الأعضاء العشائرية والمستقلين، وانخفاضاً حاداً في عدد النواب ذوي الاتجاهات الحزبية والسياسية بوجه عام، لا سيما غياب جبهة العمل الإسلامي التي كانت تحوز نسبة كبيرة في مجلسي النواب الحادي عشر والثاني عشر.

الجدول الرقم (٦) النواب الحزبيون والتيارات السياسية في انتخابات عام ٢٠٠٣

النسبة المئوية	عدد الفائزين	الحزب/التيار
٣٠	١٧	حزب العمل الإسلامي
	٢	كتل الإصلاح الديمقراطي
	١	المجلس الوطني للتنسيق الحزبي
٧٠	٦٠	التيار العشائري

المصدر: خالد موسى الزعبي، «أضواء على العملية الانتخابية»، رسالة مجلس الأمة - المجلس الرابع عشر، السنة ١٢، العدد ٥٠ (٢٠٠٣)، ص ٣٧.

يعكس الجدول الرقم (٦) بقاء نسبة التمثيل العشائري بين المستقلين عالية وفي مستوى وضعها نفسه وضعه في المجلس النيابي الثالث عشر.

خاتمة

نخلص في هذه الدراسة إلى أن المكون العشائري في الحياة السياسية الأردنية ما يزال مكوناً قوياً طوال المراحل التاريخية التي مرت بها التجربة البرلمانية والحياة السياسية في الأردن. وترجع الأهمية التي اكتسبها هذا المكون في صلب النظام السياسي الأردني ومؤسسته البرلمانية إلى مجموعة من الأسباب والعوامل، نجلها من خلال ما توصل إليها البحث بما يلي:

- إن النظام السياسي يعتبر التركيب العشائري ركناً مهماً في هيكل مؤسساته السياسية الرسمية، وفي الجيش والأجهزة الأمنية.
- إن البنية الاجتماعية الأردنية عشائرية في معظمها، وتشكلت النخبة السياسية غالباً، وعلى امتداد تاريخ الحياة السياسية والبرلمانية، من قادة وسياسين ذوي بُعد عشائري.
- إن المكون العشائري في بناء البرلمان على وجه التحديد قد جعل أعضاء المجلس من خلفية عشائرية أكثر انشداداً إلى الهم المحلي في دائرته الانتخابية وناخبيه، واستحوذ ذلك على اهتمامه على حساب انخراطه في خدمة القضايا الوطنية.
- إن سيطرة التيار العشائري على الانتخابات البرلمانية أو البلدية قد خفضت من الطابع السياسي لهذه المؤسسات التمثيلية، وبالتالي غابت البرامج التي يطرحها المرشحون ليفاضل الناخبون بينهم على أساسها، وليس على أسس عشائرية أو قرابية أو طائفية.
- إن ضعف الأحزاب السياسية لأسباب عدة، من بينها هشاشة هذه الأحزاب وغياب فاعليتها وبرامجها الجاذبة للجمهور، ثم عدم تشجيع الحكومات لها، إنما أضعف درجة التحزب والتسييس لدى المواطن، وأدى إلى عزوفه وعدم اهتمامه بالانخراط في التنظيمات الحزبية.
- إن ما يتعرض له المواطن الأردني من ضغوط البيئة الاجتماعية الاقتصادية والمعيشية يساعد على انصرافه إلى الانشغال بتأمين معيشة أسرته، بحيث لا يبقى لديه وقت للانخراط في العمل الحزبي.
- لقد تحولت العشائرية، من خلال تزايد سيطرة ممثليها على النسبة الأكبر بين أعضاء المجالس النيابية ومواقع رئيسية في الدولة والمؤسسة العسكرية والإدارة العامة، لتكون المكون الأساسي واللاعب الرئيسي في الحياة السياسية الأردنية.
- إن التنافسية السياسية الناشئة عن التزاحم بين أبناء العشائر للوصول إلى مواقع النفوذ وعضوية البرلمان، قد أدت إلى حدوث انقسامات أفقية وعمودية في بنية معظم العشائر الأردنية، وهذا بدوره أضعف درجة التماسك بين أعضائها، وعطل الوظائف الاجتماعية لهذه العشائر.
- إن حصر المرشحين العشائريين للغالبية الساحقة من مقاعد البرلمان قد أدى إلى غياب الدور السياسي للبرلمان في العمل الرقابي على وجه الخصوص، وأدى بالتالي إلى تفوّل السلطة التنفيذية وهيمنتها على إدارة الشأن العام، دون شراكة حقيقية من قبل البرلمان المنتخب الذي يعبر عن الإرادة العامة للشعب.
- إن الاستمرار في اعتماد المكون العشائري أداة في العمل السياسي على حساب الآليات الأخرى، وعلى رأسها الأحزاب السياسية، من شأنه أن يعطي الفرصة الأكبر للعشائر القوية لتبقى مسيطرةً على الساحة الانتخابية ومحتكرة التمثيل في البرلمان والمؤسسات التمثيلية الأخرى على حساب العشائر القليلة العدد والضعيفة التأثير في مجرى العملية السياسية ■